

الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق

المقدمة

في ضوء اتفاقية التعاون المشترك بين وزارة التخطيط و البنك الدولي تشكلت اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ، تضمنت الاتفاقية اربع مراحل اساسية هي توفير قاعدة بيانات و مؤشرات احصائية حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأسرة في العراق من خلال تنفيذ مسح ميداني واسع هو المسح الاقتصادي و الاجتماعي للأسرة في العراق 2007 و تشمل المراحل الاخرى اعداد الوثائق التالية :-

- تقرير خط الفقر في العراق

- تقرير تحليل الفقر في العراق

- استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق و خلاصتها

تم اطلاق التقرير الشامل للمسح الاجتماعي و الاقتصادي للأسرة في العراق 2009 ، كما اطلق تقرير خط الفقر و قد وفر هذان النتاجان المهمان للجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر اساسا لاعداد و تبني تحليل الفقر في العراق و استراتيجية التخفيف من الفقر . تم اعداد الوثيقة الاولى (تحليل الفقر في العراق) التي تناولت ملامح الفقر و اين يتركز الفقراء و مدى التفاوت بين المحافظات و بين الحضروالريف في كل محافظة . كما تناولت الابعاد الرئيسية ذات الصلة بالفقر وهي ابعاد التعليم ، الصحة ، ا لبنى التحتية ، السكان ، التحويلات الحكومية ضمن اطار الحماية الاجتماعية و الحصة التموينية .

اما وثيقة التخفيف من الفقر في العراق فقد استق هدفها العام (التخفيف من الفقر) ومحصلاتها الستة و التي ترتبط كل منها مجموعة مخرجات التي ينبغي الوصول اليها و ما يقتضيه من تنفيذ الأنشطة و وضع الفرضيات فضلا عن تحديد وسائل التحقق و جهات التنفيذ في ضوء تحليل ملامح الفقر و تفاوتاته التي تضمنها الوثيقة الاولى . اعدت الاستراتيجية بناءا على عملية تشاورية ضمت مشاركة واسعة من قبل برلمانيين و مسؤولين حكوميين و منظمات غير حكومية و ا كاديميين في اطار لجنة عليا ترعاها وزارة التخطيط و ساندتها فريق من خبراء البنك الدولي و هي جزء من مشروع واسع يهدف الى :-

- على الصعيد السياسي فان المشروع استهدف توكيد الالتزام الحكومي بتخفيف الفقر و مناصرة الجهود الداعمة لخلق الوعي لدى صانع القرار في الدولة بحجم مشكلة الفقر و ابعادها الخطرة على المجتمع العراقي .

- على الصعيد الاقتصادي فقد استهدف المشروع وضع الاطر العامة و البرامج و السياسات الاقتصادية التي تسعى كهدف نهائي الى تخفيف الفقر و التكامل مع خطة التنمية الوطنية 2010 -2014 و الموازنات الاتحادية و المحلية فضلا عن الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص و المانحون .

- على الصعيد الاحصائي استهدف المشروع بناء قاعدة بيانات توفر المؤشرات الكفيلة برصد مستوى المعيشة و تشخيص مشكلة الفقر و اتجاهاتها المستقبلية بما يعزز جهود معالجتها .

- على الصعيد الدولي فان المشروع يمثل نموذجا ناجحا للتعاون مع البنك الدولي في مجال الاستعانة بالخبرات الدولية و دعم القدرات الوطنية . .

أولاً- تحديد الممارسة - (استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق)

برزت مشكلة الفقر في العراق كنتيجة لعقود من الحروب و العقوبات الاقتصادية و نبيد الموارد و توقف عجلة التنمية و التي عملت جميعها على تعميق مشكلة الفقر و بعد اعم 2003 تبنت الحكومة العراقية التوجه نحو اقتصاد السوق و اقرت الابتعاد عن التدخل في الحياة الاقتصادية و تعزز هذا التوجه بموجب الائتزامات الاقتصادية و المالية المترتبة على العراق في اطار الاستعداد للاخذ ببرنامج الاصلاح الاقتصادي و الترتيبات المساندة (SBA) كجزء من متطلبات اتفاقية نادي باريس 2004 لخفض ديون العراق و في سبيل ذلك تطلب من العراق تنفيذ حزمة من الاصلاحات المالية و النقدية . وقد ادت بعض الاصلاحات الى ترك اثار سلبية على الفقراء ، فعلى سبيل المثال ادت سياسات تخفيض الدعم الحكومي على المشتقات النفطية الى ارتفاع متوسط الانفاق الشهري على مجموعة السكن و المياه و الوقود من 13% عام 1993 الى 29% عام 2007 .

ان نقطة الانطلاق في اي استراتيجية للتخفيف من الفقر و شرط نجاحها الاساسي تبدأ بمعرفة من هم الفقراء و اين يتركزون جغرافيا تمهيدا لاستهدافهم بالاستراتيجية . وفي هذا المجال نفذ الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات و بالتعاون مع هيئة الإحصاء في اقليم كردستان و بدعم من البنك الدولي مسحا اجتماعيا و اقتصاديا واسعاً في عام 2007 شمل جميع محافظات العراق استمر لمدة سنة كاملة مهدت لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007 إلى قياس مؤشرات الفقر، وفي مقدمتها خط الفقر على المستوى الوطني وجاءت النتائج على النحو الآتي:

- بلغت قيمة خط الفقر الوطني 77 ألف دينار للفرد شهريا.

- هذا يعني إن 22.9 من السكان يقعون تحت خط الفقر.

● الريف 39 % فقراء أي 3.4 مليون فرد.

● الحضر 16% فقراء. أي 3.5 مليون فرد.

- أفقر ثلاث محافظات المثنى 49%، بابل 41%، وصلاح الدين 40 %

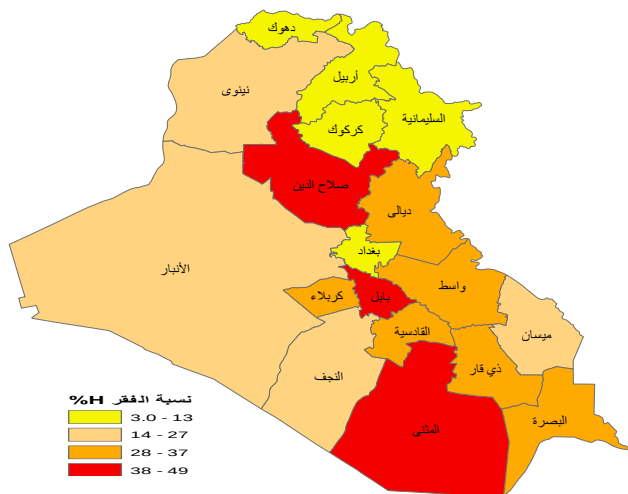
- بلغت نسبة الفقر في بغداد 13% وبلغت نسبة فجوة الفقر 2%.

اما بالنسبة الى قياس مستوى الفقر

فقد تفاوتت المحافظات في كل من نسبة الفقر وعمق (فجوة الفقر)

خارطة تبين نسبة الفقر في المحافظات

(اللون الغامق يشير الى فقر عال)



خصائص الفقر في العراق

يعد ريف المثنى الأفقر على مستوى العراق – يليه ريف بابل- واسط -القادسية - صلاح الدين - ذي قار.

يعيل رب الأسرة الفقيرة 5 أشخاص في المتوسط مقابل 2.3 للأسر غير الفقيرة.

يعمل 29 % من الفقراء بدون أجر في القطاع الزراعي مقابل 11 % للأسر غير الفقيرة.

يحصل الخمس الأفقر من الأسر على 7% من إجمالي الدخل بينما يحصل الخمس الأغنى من الأسر على 43% من إجمالي الدخل.

يلتحق 75 % من أطفال الفقراء بالتعليم الابتدائي – وما بين 20 - 23% فقط بالتعليم المتوسط والإعدادي.

هناك 33% من الفقراء لا يحصلون على خدمات الماء الصالح للشرب بانتظام.

لا يحصل 35% من الفقراء على خدمات الصرف الصحي المحسن.

وتبلغ نسبة الأمية بين الأفراد الفقراء بعمر 10 سنوات فأكثر 38% بالنسبة للإناث مقارنة بـ 18 % بالنسبة للذكور، ونجد إن الفجوة أشد في الريف مما هي عليه في الحضر حيث تبلغ 46%

للإناث و 19% للذكور

للفقر في العراق خصائص تجعله مختلفا عما هو الحال في باقي دول العالم

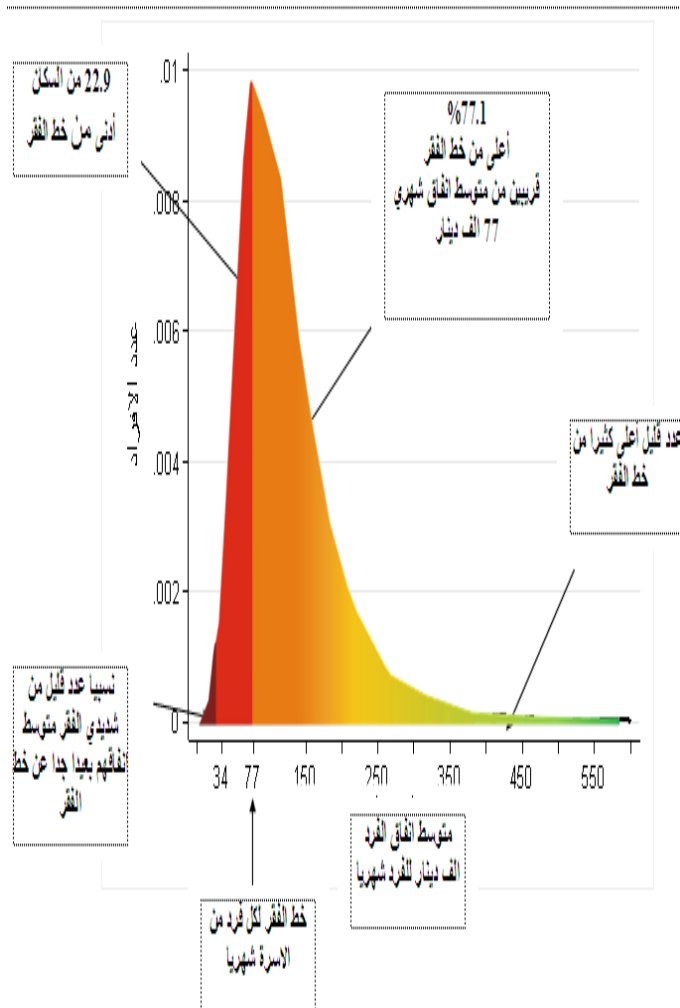
- الأفراد أما تحت أو فوق خط الفقر وقلة منهم يبتعدون كثيرا عن الخط.

- وهذا يعني إن الأفراد فوق خط الفقر هم معرضون لأن يصبحوا فقراء نتيجة أزمة أو انخفاض في دخلهم النقدي أو الحقيقي- من جهة أخرى يمكن أن تحدث سياسة تخفيف الفقر نتائج إيجابية.

- كما أن فجوة الفقر ليست عميقة (4.5)، ونظريا يمكن رفع جميع الأفراد فوق خط الفقر والقضاء على الفقر بإنفاق 1.7 مليار دولار سنويا.

- فجوة الفقر في الريف (9%) أكثر من الحضر (2.7%). لذلك اهتمت الإستراتيجية بتخفيف الفقر في الريف بدرجة أكبر.

خط الفقر وتوزيع متوسط الإنفاق الشهري



وصف الفقر جغرافيا

نسبة و فجوة الفقر في المحافظات

المحافظة	نسبة الفقر %H	فجوة الفقر
المثنى	49	14
بابل	41	9
صلاح الدين	40	1
كربلاء	37	7
واسط	36	19
القادسية	35	1
ديالى	34	7
ذي قار	34	1
البصرة	34	1
ميسان	27	1
النجف	25	1
نينوى	23	4
الانبار	21	4
بغداد	13	2
كركوك	11	1
دهوك	9	2
سليمانية	3	1
اربيل	3	1
العراق	23	4.5

الاثار المترتبة على افقر في العراق

- معدلات إعالة مرتفعة.
- عمل بدون أجر في القطاع الزراعي.
- معدلات دخل منخفضة.
- معدلات التحاق بالتعليم متدنية.
- عدم الحصول على خدمات الماء الصالح للشرب بانتظام.
- انخفاض في نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسن.
- معدلات أمية مرتفعة

ثانياً – النتائج المتحققة

◆ تستند الاستراتيجية إلى نهج الإطار المنطقي الذي يعد طريقة للتفكير والتحليل المنطقي ومنهجية مناسبة لإعداد وتطبيق برامج تخفيف الفقر، لأنه يعتمد مجموعة من المفاهيم يمكن أن تستخدم في التخطيط والتصميم والتقويم منها:

الهدف العام Goal: هو الهدف الأعلى على المدى البعيد الذي يتم الوصول إليه من خلال تحقيق المحصلات المرتبطة به، ويتمثل الهدف العام للاستراتيجية بتخفيف الفقر في العراق بمقدار الثلث.

المحصلات Outcomes: وهي مجموعة النتائج التي تحققها الاستراتيجية، تؤدي بمجموعها إلى تحقيق الهدف العام للاستراتيجية. وتكون كل محصلة ذات طبيعة متعددة القطاعات ويتم تحقيقها من خلال مجموعة من المخرجات القطاعية في ضوء افتراضات معينة. وقد وضعت الاستراتيجية المحصلات الست الآتية:

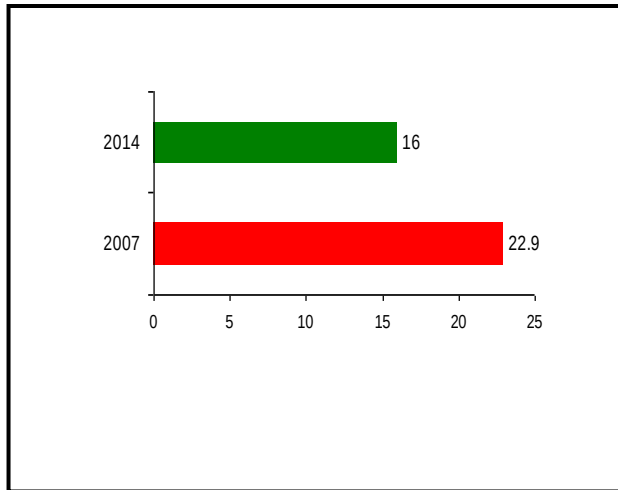
- ✓ دخل أعلى من العمل للفقراء.
- ✓ تحسن المستوى الصحي للفقراء.
- ✓ نشر وتحسن تعليم الفقراء.
- ✓ بيئة سكن أفضل للفقراء.
- ✓ حماية اجتماعية فعالة للفقراء.
- ✓ تفاوت أقل بين النساء والرجال الفقراء.

◆ المخرجات Outputs: وهي مجموعة النتائج قصيرة الأجل التي يتطلب تنفيذها لتحقيق المحصلات . ويقع كل مخرج ضمن قطاع معين، ويمثل ما يتم توفيره وتجهيزه من سلع وخدمات أو ممارسات ض من القطاع. وقد ضمت المحصلات الست للاستراتيجية 27 مخرجا.

◆ الافتراضات Assumptions: تصف الظروف الذي ينبغي تحقيقه على مستوى المخرج إذا ما أريد للمحصلة

تتحقق من خلال مجموعة المخرجات المرتبطة بها. تقع الافتراضات عادةً خارج سيطرة القائمين على التنفيذ لذلك ينبغي أخذ الحيطة لتجاوز محددات محتملة.

◆ الأنشطة Activities: هي الفعاليات التي يجب تنفيذها خلال مدة زمنية محددة من أجل تحقيق مخرج معين . ويتطلب تنفيذ الأنشطة تعبئة الموارد المادية والبشرية والتقنية والمعرفية من أجل إنتاج مخرجات معينة أو المساهمة في هذه المخرجات. وقد تضمنت مخرجات الاستراتيجية 87 نشاطا.



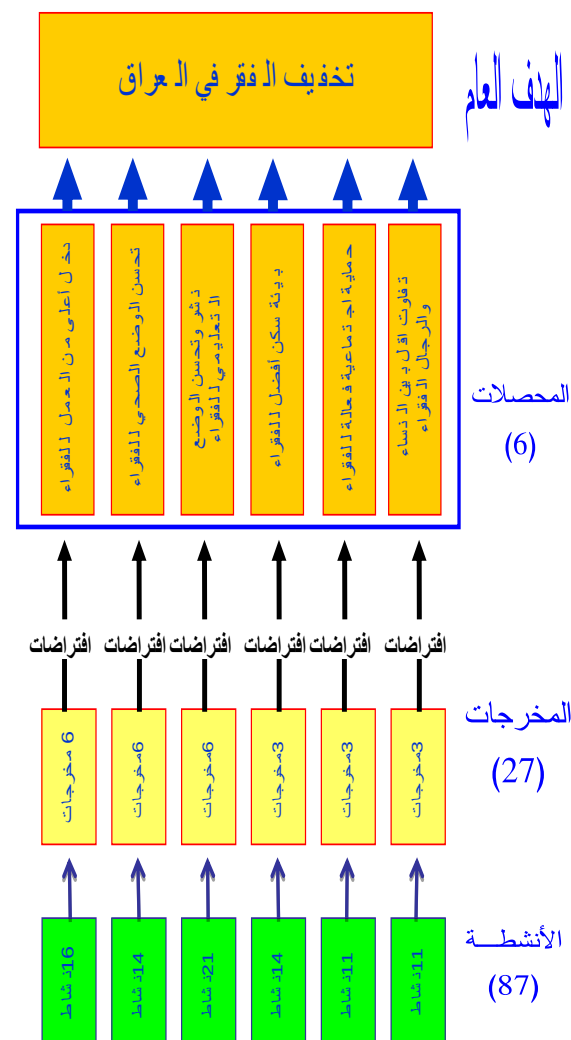
المنطلقات الأساسية للاستراتيجية

1. على الالتزام الحكومي لما له من أهمية قصوى في محاور الإستراتيجية كافة.
2. تشكل إستراتيجية التخفيف من الفقر الإطار العام للجهود الوطنية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لوضع سياسات متوسطة وقصيرة الأجل لتعبئة الموارد المحلية والدعم الدولي المطلوب.
3. ترتبط الإستراتيجية بخطة التنمية الوطنية الخمسية وبالموازنات السنوية.
4. تنظر الإستراتيجية إلى الفقر كظاهرة متعددة الجوانب.
5. تمت صياغة الإستراتيجية وفقا للاحتياجات الخاصة بالعراق وواقعه، فقد بنيت على أسس التحليل المعمق لطبيعة الاقتصاد والمجتمع في البلد لصياغة الأولويات والأهداف والحلول الممكنة للفقر.
6. توفر الإستراتيجية الفرصة للحوار الواسع حول تشخيص وفهم مصادر النمو الاقتصادي وعلاقته بتقليل الفقر.
7. تؤكد على إشراك البرلمان في جميع مراحل إعداد الإستراتيجية.
8. التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
9. تنطلق الإستراتيجية من منظور يحقق التوازن بين المساعدة الفورية للخلاص من الفقر الآن وبين تخفيض إعداد الفقراء على المدى البعيد.
10. وهنا تبرز أهمية التخلص من نظرة الإحسان التي تطبع جهود التخفيف من الفقر إلى منظور التمكين وجعل الفقراء قادرين على مساعدة أنفسهم.

أربع عناصر تضمنتها استراتيجية التخفيف من الفقر لتحقيق أهدافها

1. التمكين: تمكين الفقراء من إدراك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وممارستها، واتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، والتعرف على مشاكلهم واحتياجاتهم، والتعبير عن طموحاتهم.
2. خلق فرص توليد الدخل: خلق الوظائف والأعمال للفقراء.
3. بناء القدرات: بناء قدرات الفقراء من أجل تأهيلهم للعمل وزيادة إنتاجيتهم ليكونوا قادرين على إشباع احتياجاتهم.
4. الأمان الاجتماعي: تأسيس شبكة أمان اجتماعي فعالة يساهم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني وخاصة في مجالي التمويل والمراقبة.

بنية إستراتيجية للتخفيف من الفقر



[الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق]

النتائج المتوقعة

- تقليص معدل الفقر على المستوى الوطني بنسبة 30%، أي تخفيض عدد الفقراء من 7 مليون إلى 5 مليون.
- تخفيض معدل الأمية للفقراء بمقدار النصف حالياً 28% ليصبح 14%.
- تحقيق معدل أعلى للالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي حالياً 74.8% ليصبح 98%.
- تحقيق معدل أعلى للالتحاق الصافي بالتعليم المتوسط حالياً 20.5% ليصبح 50%.
- تحقيق معدل أعلى للالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي حالياً 23.4% ليصبح 40%.

ثالثاً – تفاصيل التجربة

تم إقرار إستراتيجية التخفيف من الفقر بموجب الأمر الديواني رقم (409) لسنة 2009 وقد نص القرار في فقرتيه الثانية والثالثة ما يأتي :

- الزام الوزارات و الجهات ذات العلاقة بتنفيذ أنشطة الاستراتيجية وصولاً الى الهدف الرئيسي وهو تخفيف الفقر في العراق
- اعتماد آلية دائمة لضمان الادارة الرشيدة في التنفيذ ومتابعة ورصد أنشطة وبرامج الاستراتيجية
- في ضوء ماورد في اعلاه تم تشكيل اللجان التالية :-

*** اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر** (تشكلت اللجنة بموجب الامر الديواني (27) لسنة 2010 و برئاسة السيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية و تضم في عضويتها 12 وزيراً ومقرراً و هو وكيل وزارة التخطيط) .

*** اللجنة الفنية الدائمة لاستراتيجية التخفيف من الفقر** (تشكلت بموجب الامر الوزاري رقم (81) في 2011/7/3 وبرئاسة وكيل وزارة التخطيط و تضم في عضويتها 22 عضواً و مقرر) .

*** الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر** (تشكلت بعد تعيين المدير العام التنفيذي بموجب الامر الديواني (5479) في 2011/1/16) .

*** فريق نقاط الارتكاز في الوزارات** (تشكل بموجب الامر الاداري رقم (84) في 2011/1/18 الذي يضم 24 عضواً) .

*** فريق نقاط الارتكاز في المحافظات** (تشكل بموجب الامر الاداري رقم (1430) في 2011/9/11 الذي يضم 18 عضواً) .

مهام اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر

- المصادقة على البرامج السنوية للإستراتيجية مع الأخذ بنظر الاعتبار ربط مكوناتها ببرامج ومشاريع الخطط السنوية والخمسية بما يتماشى مع الهدف الأساس لها
- إصدار القرارات والأوامر والتعليمات حول تنفيذ مخرجات وأنشطة الإستراتيجية .
- تحديد مهام الوزارات والشركاء الأساسيين في التنفيذ .
- دراسة واختيار وتبني المشاريع والبرامج الواردة في الإستراتيجية .

[الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق]

- تتولى توجيه الفعاليات المرتبطة بمراجعة وتقويم الإستراتيجية .
- دعم تنفيذ بعض أنشطة الإستراتيجية ضمن مشاريع خاصة .
- دراسة تقارير المتابعة الدورية التي يرفعها المدير التنفيذي .
- رفع تقارير نصف سنوية إلى مجلس الوزراء بشأن سير تنفيذ الإستراتيجية .
- عقد اجتماعات فصلية لمناقشة ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية .

مهام اللجنة الفنية لاستراتيجية التخفيف من الفقر

- إعداد إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ومتابعة تنفيذها .
- تنفيذ توجيهات اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر .
- متابعة إعداد تقارير المتابعة والرصد حول تنفيذ الوزارات لأنشطتها من خلال التقارير التي يرفعها المدير التنفيذي استناداً إلى تقارير الوزارات والمحافظات .
- متابعة إدخال وتنفيذ الإستراتيجية في إطار الخطط الخمسية والسنوية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بإعداد الخطط .
- العمل على التنسيق بين الوزارات والحكومات المحلية لتحديد البرامج والأنشطة التي سيكون تنفيذها من مسؤولية هذه الجهات , ووضع آليات لتحسين قواعد البيانات الإدارية ذات الصلة بالإستراتيجية .
- تشخيص نشاطات الإستراتيجية التي تتطلب التعامل معها بأسلوب المشاريع المستقلة وإشراف على أعداد وثائق هذه المشاريع ورفعها إلى اللجنة العليا لدراساتها والمصادقة عليها .
- دراسة المقترحات والبرامج والأنشطة التي يقترحها المدير العام التنفيذي أو منظمات المجتمع المدني أو الوكالات الدولية لدعم وتسهيل تنفيذ الإستراتيجية ورفعها مع التوصيات للجنة الفنية إلى اللجنة العليا .
- متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الاستهداف بشأن إصلاح نظام البطاقة التموينية .
- العمل على تحقيق الاستدامة من أجل المضي في تنفيذ الإستراتيجية من خلال المتابعة مع الأطراف المعنية .
- التواصل الإعلامي وعقد مؤتمرات وندوات لمناقشة تنفيذ الإستراتيجية .

مهام الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر

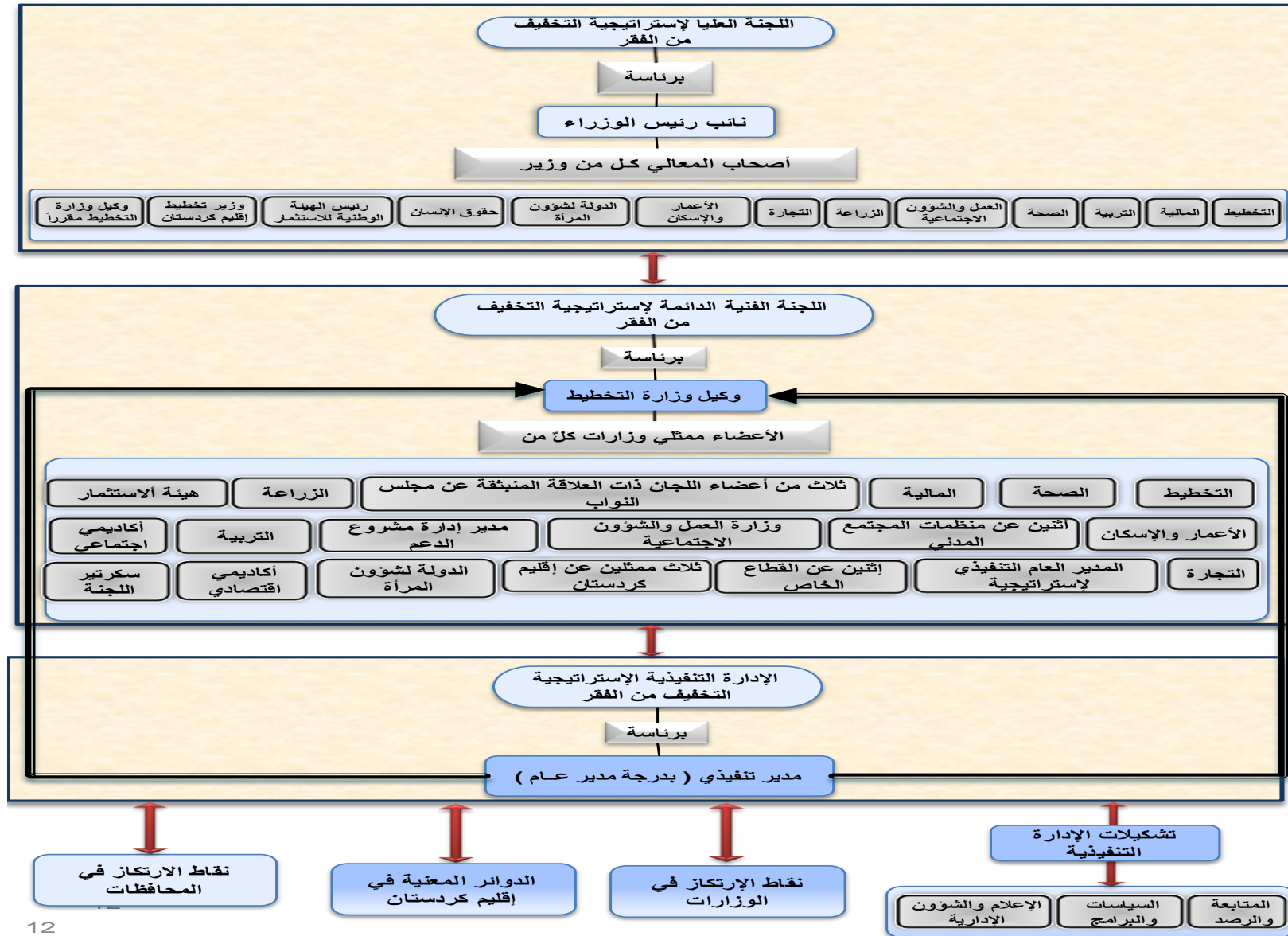
- التنسيق مع الوزارات المعنية لتحديد أولويات الأنشطة الواردة في الإستراتيجية لتضمينها في برامج وخطط الوزارات المذكورة .
- متابعة أنشطة الإستراتيجية والإشراف على برامج الرصد والتقويم .
- الإشراف المباشر على إعداد التقارير حول سير التنفيذ مع التركيز على المشاكل والمعوقات التي تعترض العمل واقتراح الإجراءات المطلوبة ورفعها إلى اللجنة الفنية .
- تنفيذ توجيهات ومقترحات اللجنة الفنية فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية والتنسيق مع الوزارات والحكومات المحلية بهذا الخصوص .
- الإشراف بالتنسيق مع فعاليات تنفيذ المسوح الإحصائية والدراسات التي تخدم إعداد ورصد وتقويم الإستراتيجية .
- تنفيذ إجراءات التعاون مع المنظمات الدولية والدول المانحة للحصول على الدعم الفني والمادي لتنفيذ بعض أنشطة الإستراتيجية بعد تلقى التوجيه من رئيس اللجنة الفنية .

[الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق]

- التنسيق مع وزارة التخطيط في إقليم كردستان بشأن متابعة أنشطة الإستراتيجية في الإقليم .
- **مهام نقاط الارتكاز في متابعة تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر**
- مراجعة الإستراتيجية وإعداد قائمة بالأنشطة وبرامج الإستراتيجية التي تنفذ ضمن خطة المحافظات للسنوات 2011 – 2014
- القيام برصد ومتابعة أنشطة الإستراتيجية التي تضمنتها خطة المحافظات للسنوات المذكورة أعلاه وفق الاستمارة والآليات التي سيتم الاتفاق عليها مع الإدارة التنفيذية للإستراتيجية .
- العمل وبالتنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة على تبني أنشطة إستراتيجية التخفيف من الفقر وإدخال هذه الأنشطة ضمن خطط محافظة السنوية التي تمول من الموازنة العامة والمصادر الأخرى.
- أعداد تقارير دورية حول سير تنفيذ أنشطة الإستراتيجية لرصد وتقويم حالات الإخفاق التي تظهر خلال مرحلة التنفيذ بما يضمن تحقيق الهدف العام من الإستراتيجية وهو تخفيف الفقر في العراق

[الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق]

تشكيلات وآلية متابعة وتنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر



- التقييم و المتابعة

- إن ضمان حسن تطبيق الإستراتيجية يعد شرطاً أساسياً لنجاحها في تحقيق أهدافها، الأمر الذي يتطلب إجراء تقييمات دورية لاختبار فاعلية الإستراتيجية وتقويمها، كما إن إجراء المراجعات الدورية للإستراتيجية يمكن من تقويم ما أنجز منها وما حققته من تحسين للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء.
- إن تنفيذ الإستراتيجية يتطلب وجود نظام مراقبة فعال لضمان تقدم سير تنفيذها بكفاءة عالية، ويمكن الجهات القائمة على التنفيذ والمراقبة من معرفة وتحديد المشاكل التي ينبغي حلها. لذلك يعد نظام المراقبة والرصد أداة إنذار مبكر فعال للمشكلات والتحديات التي قد تعترض تنفيذ الإستراتيجية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها

محصلات ومخرجات وأنشطة إستراتيجية الفقر مع مثال لأنشطة مخرج واحد تم اختياره من كل محصلة من المحصلات الست :

المحصلة (1): دخل أعلى من العمل للفقراء
المخرج الثاني: برنامج إقراض لأنشطة مدرة للدخل للفقراء

الافتراضات:	
يستفيد الفقراء من برنامج الإقراض لغرض زيادة دخولهم.	
الأنشطة:	المؤشرات:
- وضع ضوابط تضمن شمول أوسع للفقراء ببرنامج الإقراض لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل. - القيام بحملات توعية للفقراء للاستفادة من البرنامج. - تنظيم برامج تدريب للفقراء الذين استلموا القروض لمساعدتهم في استخدامها.	عدد الفقراء المستفيدين من القروض 1. عدد الحملات (اجتماعات، برامج تلفزيونية، ملصقات) 2. عدد النواحي المشمولة بالاجتماعات. 3. عدد الفقراء المستفيدين من القروض الذين التحقوا ببرامج التدريب.
شركاء التنفيذ والمراقبة:	
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - المصارف الحكومية والأهلية، منظمات المجتمع المدني، مجتمعات محلية - الجهات المناظرة في إقليم كردستان.	

المحصلة (2): تحسين المستوى الصحي
المخرج الثاني : تعززت تغطية المناطق الفقيرة بنشاطات برنامج التحصين الموسع

الافتراضات:
استقرار الوضع الأمني.

[الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق]

المؤشرات: 1. عدد الحالات المكتشفة 2. عدد الحملات 3. توفر المستلزمات	الأنشطة: • تقوية الرصد الوبائي للأمراض الانتقالية • تنفيذ الحملات التلقيحية • إدامة مستلزمات الحملات (اللقاحات، المواد النبذة، سلسلة التبريد، وسائل النقل)
شركاء التنفيذ والمراقبة: وزارة الصحة - وزارة صحة إقليم كردستان	
المحصلة (3): نشر وتحسين تعليم الفقراء المخرج الثاني: إجراءات وأنشطة اتخذت لخفض أعداد الأميين	
الافتراضات: • التحاق الأميين بمراكز محو الأمية	
المؤشرات: 1. صدور القانون 2. عدد المراكز المنجزة 3. عدد حملات التوعية	الأنشطة: • سن قانون محو الأمية الإلزامي. • إنشاء مراكز محو الأمية. • حملات التوعية للالتحاق بمراكز محو الأمية.
شركاء التنفيذ والمراقبة: مجلس النواب- وزارة التربية- منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان	
المحصلة (4): بيئة سكن أفضل للفقراء المخرج الأول: توسعت مشاريع الدولة لبناء وحدات سكنية ملائمة للفقراء بشروط ميسرة	
الافتراضات: • الوحدات السكنية المعدة ضمن هذه المشاريع يستفيد منها الفقراء	

[الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق]

الأنشطة:	المؤشرات:
- تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية للفقراء بمواصفات قليلة الكلفة. - وضع وتنفيذ نظام وإجراءات لتحديد المستفيدين. - وضع وتنفيذ نظام لكيفية استيفاء تكاليف الوحدات السكنية من المستفيدين بشروط ميسرة. - وضع وتنفيذ برامج واليات لإشراك الفقراء في اختيار نوع المساكن التي تناسبهم. - تشجيع إدارات الأوقاف وصناديق الضمان الاجتماعي والقاصرين على المشاركة في تمويل مشاريع إسكان واطئة التكلفة.	- عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها - النسبة المنجزة من نظام تحديد المستفيدين - النسبة المنجزة من نظام استيفاء تكاليف الوحدات السكنية - عدد البرامج المنفذة لإشراك الفقراء في تحديد نوع المساكن التي تناسبهم - مجموع المبالغ المخصصة من قبل هذه الجهات لمشاريع إسكان واطئة الكلفة
شركاء التنفيذ والمراقبة: مجلس الوزراء - وزارة الإسكان والإعمار - وزارة التخطيط - القطاع الخاص الجهات المناظرة في إقليم كردستان	

المحصلة (5): حماية اجتماعية فعالة للفقراء

المخرج الأول : إجراءات تم تبنيها تكفل حسن تطبيق نظام شبكة الحماية الاجتماعية

الافتراضات: - المجتمع يعي الهدف من نظام شبكة الحماية الاجتماعية. - تشريع قانون شبكة الحماية الاجتماعية.	
الأنشطة:	المؤشرات:
- اتخاذ الإجراءات لاعتماد اللامركزية في إدارة شؤون شبكة الحماية الاجتماعية. - تطوير قاعدة البيانات للأسر المشمولة وتحديثها بشكل مستمر. - وضع برنامج لرفع القدرات لتأهيل وتدريب العاملين على حسن تطبيق نظام الشبكة. - وضع تقارير أنظمة رقابية صارمة على أليات العمل وتنفيذ القانون من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. - الإسراع بإجراءات نظام البطاقة الذكية.	- عدد اللجان المركزية والفرعية التي تم تشكيلها وفق قانون الشبكة - نسبة اكتمال قاعدة البيانات - عدد العاملين الذين تم تدريبهم - عدد التقارير الرقابية الدورية - عدد المشمولين بالبطاقة الذكية
شركاء التنفيذ والمراقبة: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - مجالس المحافظات - المالية - وزارة الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني - وزارة المهجرين والمهاجرين - الجهات المناظرة في إقليم كردستان - المنظمات الدولية	

المحصلة (6): تفاوت اقل بين النساء والرجال للفقراء

[الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق]

المخرج الأول : توسعت البرامج الموجهة نحو معالجة العوامل المسببة لانخفاض معدلات التحاق البنات في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية

الافتراضات:

- توفر الظروف والمستلزمات اللازمة لتفعيل قانون التعليم الإلزامي.
- استجابة الأسر الفقيرة لتلك البرامج.

الأنشطة:

- عقد ندوات توعية (واحدة على الأقل) قبل بدء السنة الدراسية في المناطق الفقيرة لنشر ثقافة الالتحاق بالتعليم والحث على مناصرة إلزامية التعليم الابتدائي والحث على تعميم التعليم للبنات.
- إعطاء الأولوية في إنشاء مدارس البنات الابتدائية والثانوية في الإحياء الفقيرة.
- تفعيل نظام رصد وتقويم معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية وتشخيص التقدم المحرز.
- توفير التسهيلات اللوجستية (وسائل النقل وغيرها) لتيسير وصول البنات إلى المدارس.

المؤشرات:

1. عدد ندوات التوعية المنفذة حسب الوحدات الإدارية والبيئة
2. عدد المدارس الابتدائية والثانوية المبنية للبنات حسب الوحدات الإدارية والبيئة
3. (1) عدد التقارير المعدة لرصد وتقويم
- (2) معدلات ومؤشرات التقدم المحرز
4. عدد خطوط النقل المخصصة لنقل الطالبات

شركاء التنفيذ والمراقبة:

وزارة التربية - الإدارات المحلية - وزارة النقل- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- منظمات المجتمع المدني- الجهات المناظرة في إقليم كردستان

كيف تستفيد الخطة الخمسية من إستراتيجية التخفيف من الفقر

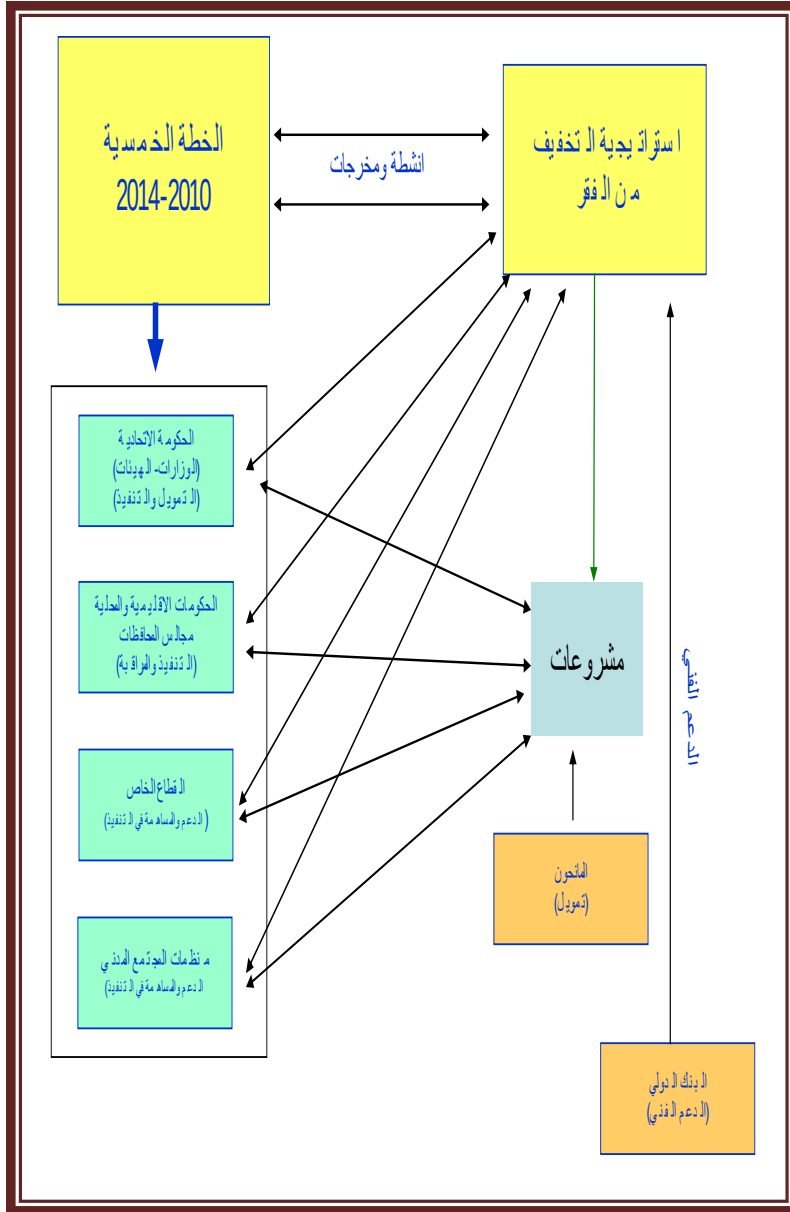
- ✧ تحديد المناطق والمحافظات التي لها الأولوية في المشروعات.
- ✧ إن ارتباط الخطة بالإستراتيجية يمكن أن يفيدهما معا.
- ✧ يمكن أن تستفيد من آليات الرصد والمراقبة في تقويم أنشطتها المرتبطة بالتخفيف من الفقر.
- ✧ وتستفيد الإستراتيجية من الخطة بضمانها التنفيذ عبر الخطة.
- ✧ تستطيع الخطة الخمسية أن تستهدي بالإستراتيجية في اختيار الأنشطة والأهداف

رابع – عوامل النجاح

1. إقرار تطبيق إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق من خلال تنفيذ البرامج والأنشطة التي تضمنتها مخرجات ومحصلات الإستراتيجية بالتنسيق مع الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014.
2. إلزام الوزارات والجهات ذات العلاقة بتنفيذ أنشطة الإستراتيجية وصولاً إلى الهدف الرئيس وهو تخفيف الفقر في العراق.
3. بناء آلية مؤسسية دائمة لضمان الإدارة الرشيدة في التنفيذ ومتابعة وتقويم أنشطة وبرامج الإستراتيجية وذلك من خلال
4. الإستراتيجية تمثل جهداً وطنياً واسعاً، مما يتطلب تنفيذ بعض أنشطة الإستراتيجية ضمن مشاريع خاصة يشارك في دعمها المانحون والمنظمات الإقليمية والدولية ومن جملة هذه المشاريع

خامساً- التحديات

- 1- ضمان الأمن والاستقرار لأن فقدان الأمن يمكن أن يقوض جهود التنمية والتخفيف من الفقر.
- 2- ضمان الحكم الرشيد، لأن الحكم الصالح يشكل الضمانة الحقيقية للوصول إلى هدف الإستراتيجية وكفاءة التنفيذ وتفعيل عمليات المراقبة.
- 3- ضمان عدالة التوزيع وتوزيع مصادر النمو في ظل اقتصاد السوق . فلا خير في نمو توزع ثماره على قلة قليلة من الأفراد دون أن تعمم على جميع أفراد المجتمع ويستفيد منه الفقراء خاصة وأن نتائج التحليل أظهرت أن العراق لا يعاير من تفاوت حاد في مستويات الدخل والثروات.
- 4- التخفيف من الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على الفقراء وبين تخفيض إعداء الفقراء على المدى البعيد.



سادسا- التوصيات الى الآخرين

- 1- تعزيز مبدأ التشاركية و اعتباره سمة اساسية في انجاح تطبيق استراتيجية الحد من الفقر
- 2- رصد وتقويم الإستراتيجية ومواكبة التطورات يقتضي تنفيذ مسوح للأسر ومسوح إحصائية ودراسات تخدم هذا الجانب .
- 3- تحسين قواعد البيانات الإدارية ذات الصلة بالإستراتيجية في الوزارات المعنية.

سابعا – الخطوط العريضة لاستدامة التجربة

- 1- استكمال العناصر التفصيلية للإستراتيجية بما في ذلك تفاصيل مؤشرات المراقبة والتقويم ووسائل تنفيذها
- 2- لاستدامة جهود تخفيف الفقر ينبغي إن تكون الإستراتيجية اللاحقة معدة ومقرة وجاهزة للتنفيذ مع انتهاء الإستراتيجية الحالية مما يستدعي البدء بالإستراتيجية القادمة مطلع 2013.

ثامنا- التغذية الراجعة من المستفيدين

ان التنفيذ الفعلي لأنشطة وبرامج إستراتيجية التخفيف من الفقر لم يبدأ إلا في عام 2011 ، كما ان الموازنة العامة للحكومة لعام 2011 لم تخصص أي مبلغ لتنفيذ الإستراتيجية ، لكن بالرغم من ذلك وبسبب التزام الوزارات بقرار مجلس الوزراء ، والترويج الإعلامي الذي قامت به اللجنة الفنية الدائمة لإستراتيجية التخفيف من الفقر من خلال بعض الأنشطة والتواصل المستمر للإدارة التنفيذية مع نقاط ارتكاز الوزارات في تعريفها بما مطلوب منها للمساهمة في تخفيف الفقر خلال سنو ات الإستراتيجية كان هناك تنفيذ ملحوظ لأنشطة الإستراتيجية خلال عام 2011 من خلال البرامج الاستثمارية للوزارات المعنية . و تم رصد الجهات التي نفذت و الأنشطة التي دخلت حيز التنفيذ من خلال اصدار التقرير السنوي الخاص برصد تنفيذ أنشطة الاستراتيجية ، مع تحديد للمشكلات والتحديات التي اعترضت تنفيذها، و تشخيص الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

تاسعا – المستندات و الوثائق الداعمة

خلاصة متابعة تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر لسنة 2012

نموذج 2

الوزارة / المحافظة

الملاحظات	نسب الانجاز المالي		نسب الانجاز المادي		مدة التنفيذ / المخطط		التخصيص السنوي	الكلفة الكلية /مليار دينار	التمويل	الجهات الساندة	موقع المشروع	الجهة المنفذة	اسم النشاط	تبويب المشروع
	المتراكم	المصرف	الفعلي	المخطط	الانتهاء	البداية								

استمارة متابعة تنفيذ أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر لسنة 2012

نموذج 1

الوزارة / المحافظة

المحصلة :-

المخرج :-

النشاط:-

مؤشرات المراقبة	مدة التنفيذ		الكلفة	التمويل	الجهة الساندة	الجهة المنفذه	الفعاليات
	الانتهاء	البداية					